

اقتصاد المؤسسة

د. فتحية بوزيان

ماهية المؤسسة الاقتصادية

تعريف المؤسسة

خصائص المؤسسة

أهداف المؤسسة الاقتصادية

مراحل تطور المؤسسة

تصنيف المؤسسات

تعريف المؤسسة

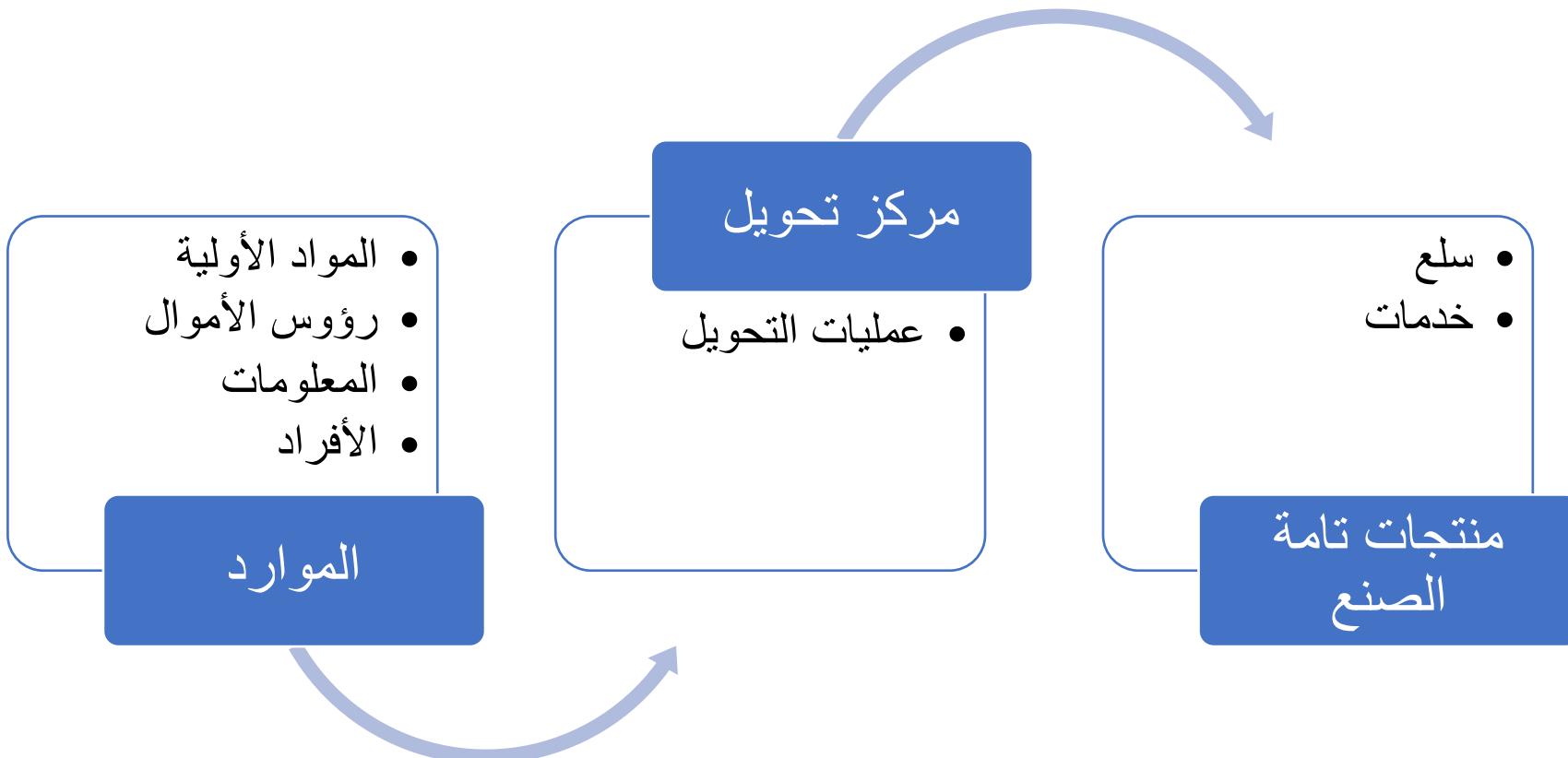
- المؤسسة هي وحدة اقتصادية تقوم بمزج عوامل الإنتاج لتحصل في الأخير على السلع والخدمات لتصريفها في السوق .
- المؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تجمع فيها الموارد البشرية والمادية الازمة للإنتاج الاقتصادي.

• المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين، هدفه دمج موارد الإنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع أعون اقتصاديين آخرين بعرض تحقيق نتيجة ملائمة، وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزمني الذي توجد فيه، وتبعا لحجمه ونوع نشاطه .

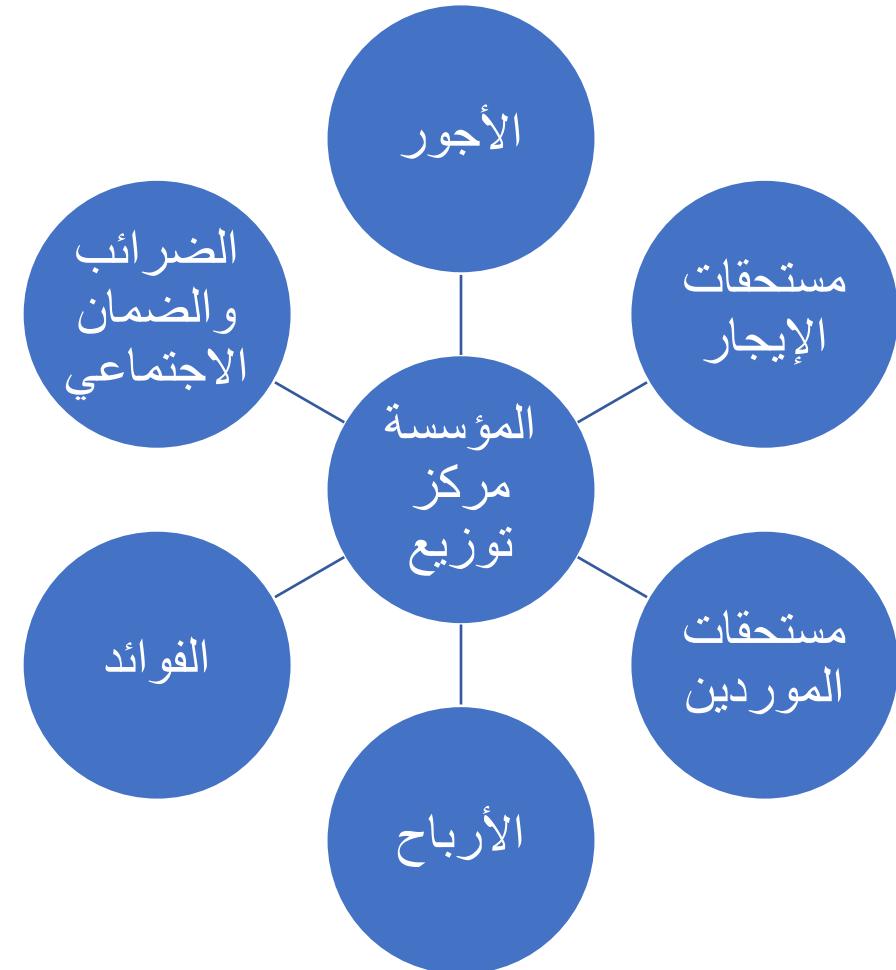
• المؤسسة الاقتصادية هي منظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية والمالية والمادية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني.

خصائص المؤسسة

- المؤسسة مركز تحويل:



المؤسسة مركز للتوزيع: حيث يتم من خلالها تقسيم وتوزيع الأموال المتأتية من بيع السلع والخدمات في عدة أشكال يستفيد منها مختلف الأعوان الاقتصادية التي ساهمت في العملية الإنتاجية .



• المؤسسة مركز للحياة الاجتماعية: المؤسسة هي مكان عمل يتم فيه العمل جماعياً من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف المؤسسة، من خلال التعاون والتنسيق في إطار احترام قواعد وقيم المؤسسة، إذ يقضي أغلبية العمال ثلث حياتهم أو أكثر في المؤسسة مما يؤدي إلى ترسیخ العديد من المظاهر بينهم، كالصراعات، المحبة، الصداقات، الرضى،... كما يحاول المسير التكيف مع مختلف توجهات العمال وأفكارهم وأهداف تواجدهم في المؤسسة، من أجل تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية.

• المؤسسة مركز للمخاطرة: المؤسسة معرضة للخطر باستمرار، فيمكن أن تخسر جزءاً أو كل تسبياتها المالية والمادية في حالة الفشل، وترتبط هذه المخاطر بصعوبات التسيير وضغط المنافسين ومتطلبات الزبائن

• المؤسسة مركز للقرارات الاقتصادية: للمؤسسة دور مهم في الاقتصاد باعتبارها مركزاً للقرارات الاقتصادية التي تخص: نوع المنتجات، كميتها، أسعارها، توزيعها،... تتمثل هذه القرارات في الاختيارات في استعمال الوسائل المحددة للوصول بأكثر فعالية للأهداف المسطرة.

• المؤسسة شبكة للمعلومات: اتخاذ القرارات في المؤسسة يتطلب معلومات من مصادر مختلفة، داخل وخارج المؤسسة، مما يحتم على هاته الأخيرة إعداد أنظمة قادرة على إنتاج المعلومات وتحويلها للمقررين، حيث تعتبر الشبكة المعلوماتية والاتصالية عنصر حيوي في المؤسسة.

أهداف المؤسسة الاقتصادية

أهداف اقتصادية:

الربح والاستمرارية

يعتبر الربح أهم معيار يدل على صحة المؤسسة اقتصاديا، نظرا الحاجة المؤسسة إلى الأموال من أجل تحقيق الاستمرارية في النشاط والنمو، والتوسيع فيه، وتجديد التكنولوجيات المستعملة، وتسديد الديون.

تحقيق متطلبات المجتمع

تحقيق المؤسسة للربح يمر عبر بيع المنتجات وتغطية تكاليفها، وهذه المنتجات يجب أن تحقق طلبات المجتمع حتى تباع.

عقلنة الانتاج

من خلال الاستعمال العقلاني لعوامل الإنتاج، ورفع انتاجها بواسطة التخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع، بغية تحقيق رضا المستهلك والأرباح وتدنية التكاليف.

أهداف اجتماعية:

- ضمان مستوى مقبول من الأجر مقابل المجهودات المبذولة من العاملين، مما يسمح بتحسين مستوى معيشة العمال.
- توفير التأمينات والمرافق للعمال، كالتأمين الصحي، التأمين ضد حوادث العمل والتقاعد.
- إقامة أنماط استهلاكية معينة، من خلال تقديم منتجات جديدة تؤثر على أذواق أفراد المجتمع عن طريق الإشهار والدعاية.
- امتصاص الفائض من العمالة.

الأهداف التكنولوجية:

من خلال قيام المؤسسة بالبحث والتطوير لإيجاد طرق ووسائل إنتاجية جديدة .

مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية:

المؤسسة الاقتصادية لم تظهر بشكلها الحالي، وإنما مرت بعدة تطورات وتغيرات بالتوازي مع تطور النظم الاقتصادية والاجتماعية، تمثلت في عدة مراحل تتعرض لها فيما يلي:

- مرحلة الانتاج الأسري البسيط
- مرحلة الوحدات الحرفية
- مرحلة الانتاج الحرفى المنزلى (الوسطاء)
- مرحلة المانيفاكتوره
- مرحلة المؤسسة الصناعية الآلية

مرحلة الإنتاج الأسري البسيط:

- هو أول نظام انتاج عرفته البشرية، حيث محل العمل هو المسكن وما يرتبط به من أرض، وقوة العمل هم أفراد العائلة، وطريقة الإنتاج يدوية.
- سعى الإنسان منذ البداية إلى إشباع حاجاته من خلال ممارسة الصيد وجني الثمار، ثم اكتشف الزراعة وتربية الحيوانات وعرف الاستقرار وظهرت بوادر العمل والإنتاج.
- كانت زراعة الأرض وتربية المواشي هما النشاطين السائدين، لتلبية الحاجات الأساسية من مأكل وملبس ومشروب.
- في البداية كان الهدف من النشاط الزراعي هو تلبية حاجاته الأساسية، مع غياب كلي أو جزئي لفكرة الإنتاج من أجل العرض في السوق، حيث كان الهدف الأساسي هو تحقيق الإشباع والاكتفاء الذاتي أو المقايضة من أجل تحقيق هذا الاكتفاء.
- تنظيم العمل كان يتم بصفة جماعية، ولم يكن له تقسيماً واضحاً بين أفراد الجماعة التي هي في الأصل العائلة أو القبيلة.

مميزات مرحلة الانتاج الأسري البسيط:

- يقتصر على إشباع حاجات الأسرة الأساسية البسيطة.
- يقوم على العمل اليدوي.
- يقوم على أساس الاكتفاء الذاتي للأسرة وليس بغرض المبادلة.
- عدم وجود مواصفات مسبقة ومحددة للمنتجات.
- عدم وجود تخصص وتقسيم العمل.

مرحلة الوحدات الحرفية:

- ظهرت نتيجة لزيادة عدد السكان وتعقد احتياجات الأسرة، حيث أصبحت الأسرة غير قادرة على إنتاج ما يشبع احتياجاتها الأساسية نتيجة لضعف إنتاجية العمل وغياب التخصص وتقسيم العمل بين أفراد الأسرة.
- ما ساعد على تطور هذا النمط من العمل هو وجود أشخاص بدون عمل أو يمارسون أعمال مستقلة وحرة في منازلهم، أو في أماكن مخصصة لذلك. وبهذا ظهرت الورشات أو المحلات التي يجتمع فيها أصحاب الحرفة الواحدة من أجل إنتاج معين تحت إشراف الشخص الأكبر سناً أو الأكثر أقدمية من حيث مزاولة الحرفة.

- بالنسبة لشكل تنظيم الإنتاج كان بسيطاً، حيث لكل حرفي أو معلم حرفة أربعة إلى خمسة حرفين متمنهين يأكلون ويشربون وينامون عنده، حيث لم يكن هناك بيع لقوة العمل، بل الهدف الأساسي من العملية الإنتاجية هو إشباع الحاجات الأساسية فقط، أما رفع الكفاءة الإنتاجية والسعى لتحقيق فائض القيمة والتراكم المالي وغيرها مستبعد نوعاً ما عن ذهن الحرفيين إلا ما تحقق منها بصفة عرضية.
- تميز العمل الحرفي في البداية بغياب تقسيم واضح للعمل، حيث كان كل فرد ينجز في نفس الوقت المهام التالية:
 - تصميم المنتوج، التخطيط والتحضير لإنجازه؛
 - جمع المواد الأولية اللازمة لإنجاز عمله؛
 - تنظيم طريقة ووتيرة العمل. على النحو الذي يساعد له؛
 - يتولى بيع ما ينتجه بنفسه دون أن يكون هناك وسيط تجاري بينه وبين المستهلك النهائي.

فالحرفي يعد في أغلب الأحيان العامل ورب العمل في نفس الوقت، له مطلق الحرية في تنظيم عمله وتسخير وقته على النحو الذي يراه ويرغب فيه.

أوجد الحرفيون بمختلف مستوياتهم نوعا من النظام لحماية حرفتهم من الدخلاء، ومن خلال ذلك مصالحهم، بما يسمى نظام المجموعات أو الطوائف، الذي يهدف أساسا إلى:

- حماية منتوgeme من إدخال التغييرات التقنية عليه؛
- محاولة الحد من انتشار الحرفـة ونمو فئة المعلمين، والمساواة بينهم؛
- تفادي ارتفاع الإنتاج بشكل مفرط مما يحفظه من انخفاض الأسعار نتيجة لارتفاع العرض.

مع الوقت بدأ يضعف نظام الوحدات الحرفية، لكنه لم يختفي تماماً إلا بعد الثورة الصناعية، للأسباب التالية:

- وجود حرفيين مستقلين كانوا ينافسون التجمعات الحرفية.
- خروج الصناع من الانضباط الجماعي للمعلمين.
- ومع اتساع الأسواق وارتفاع الطلب، تحولت بعض التجمعات الحرفية إلى تجمعات تجارية، مما أدى إلى ظهور طبقة غنية من التجار مهدت لظهور النظام الرأسمالي.

النظام الحرفي المنزلي(الوسطاء):

- في إطار هذا النظام، الوسيط يقوم بمهمة تجميع انتاج عدد كبير من المنتجات من الصناع ويقوم بتوزيعها على المستهلكين مباشرة أو على التجار، حتى يوفر للصانع عملية البحث عن العمل وتكليف النقل والتوزيع ويقدم له التمويل اللازم لتغطية احتياجاته.
- أدى ظهور طبقة التجار الرأسماليين كحلقة وسط بين المنتجين والمستهلكين إلى تحول هام في كيفية الإنتاج والتمويل.

- ظهور الاكتشافات الجغرافية في القرن 15 كان له أثر كبير في إغراق أوروبا بالمعادن الثمينة والمواد الأولية، مما أدى إلى ثراء طبقة التجار الذين عملوا على التحكم في المنتوجات وكيفية صنعها والكميات المنتجة عن طريق امتلاك أدوات الإنتاج، وقاموا بإيجارها لأشخاص والأسر التي كانت على استعداد لزيادة دخلها من خلال ممارسة حرفة أخرى إلى جانب الزراعة، ومن أجل تغطية حاجاتها المتزايدة، حتى يقوموا بإنتاج طلباتهم. كما كانوا يوفرون لهم المواد الأولية لعملهم، بشرط أن يتولوا الإنتاج طبقاً للمواصفات والأوقات التي يحددها التجار.
- وهكذا ظهرت فئة العمال الحرفيون الذين لا يملكون سوى عملهم، وممولون من طرف تجار أصحاب رؤوس أموال.
- كانت بداية الإنتاج الحرفي المنزلي ببريطانيا، في مجال صناعة الصوف، لينتشر لمجالات أخرى بين منتصف القرن 15 و منتصف القرن 18.

تتمثل خصائص هذه المرحلة في:

- ظهور طبقة الوسطاء التي تمتلك المعدات والآلات والمواد الخام والتي تحمل المخاطر والنتائج في انخفاض الأسعار.
- بدأ الصانع يفقد سيطرته تدريجيا على وظائف التسويق والشراء والتمويل ثم نقلها إلى الوسطاء.
- العلاقات المباشرة بين الصانع والمستهلك النهائي تنعدم حيث يقوم المستهلك باستهلاك سلعة لا يعرف منتجها.
- فقدان الصانع استقلاليته تماما فهو يستخدم مواد لا يملكها وينتج سلعا لا يعرف كيف يتم تسويقهها.
- حصول الصانع على أجره على أساس نظام القطعة وحصول الوسيط على ربح مقابل استثماره وأمواله وتحمله المخاطر.
- زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الإنتاج.

مرحلة ظهور المانيفاكتورة:

- يعود ظهورها إلى تراكم التغيرات التي شهدتها طرق الإنتاج السابقة، والآثار الناتجة عن التجارة، وارتفاع الطلب، وتطور المستوى الحضاري وارتفاع عدد السكان، إضافة إلى الاستكشافات الجغرافية وأثارها على تراكم الثروة واستيراد المواد الأولية، مما أدى إلى ثراء طبقة التجار الذين امتلكوا أدوات الإنتاج وقاموا بجمع عدد من الحرفيين تحت سقف واحد حتى يتمكنوا من مراقبتهم، ويضمنوا الاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج، وهكذا ظهرت المصنع في شكلها الأولي (المانيفاكتورة)، تكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم، وتخضع لتنظيم يختلف عن الوحدات الحرفية، حيث أصبح صاحب المصنع هو صاحب السلطة، الذي يتحكم في عملية الإنتاج والتمويل والتوزيع.
- وكان هناك شكلان للمانيفاكتورة: أحدهما يضم عدداً من العمال لهم نفس الحرفة ويقومون بتنظيم مرحلة معينة من مراحل الإنتاج، والشكل الثاني يجمع بين عمال لهم حرف مختلفة مكملة لبعضها البعض ويشارك الجميع في تنفيذ مراحل الإنتاج كل في تخصصه.

تتميز المانيفاكتورة بالخصائص التالية:

- تضم عدد أكبر من العمال اليدويين مقارنة بنظام الإنتاج الحرفي؛
- تحكمها أهداف أكثر اقتصادية وربحية من السابق، حيث أصبحت تسعى لتحقيق الفعالية والمردودية؛
- تم التخلّي عن وظيفة البيع وصرف المنتجات لأشخاص آخرين، والتركيز بصفة كلية على العملية الإنتاجية. وبالتالي ظهر تقسيم جديد للعمل بين المنتجين والبائعين؛
- بدأ الحرفي يفقد الحرية التي اعتادها في السابق، حيث ظهر تنظيم داخلي للعمل بدأ يفرض نفسه على جميع الحرفيين الذين تضمنهم المانيفاكتور؛
- بداية ظهور نوع من تقسيم العمل والتخصص بين العمال، والقائم على الكفاءة والقدرة المهنية، كما بدأت تظهر نوع من العلاقات السلمية بين العمال، وبالتالي هذا النظام من العمل والإنتاج تميز بنوع من الرشادة والعقلانية الاقتصادية، وكذا بنوع من التنظيم مقارنة بالنظام الحرفي.

مرحلة المؤسسة الصناعية الآلية:

- يعود ظهور المؤسسات الصناعية الآلية مع بداية القرن 18 إلى ظهور الثورة الصناعية في أوروبا وما صاحبها من استكشافات علمية وتطور في وسائل الإنتاج، واتساع الأسواق بالإضافة إلى الدور الذي لعبه الجهاز المصرفي في التطور الاقتصادي. وتعد نقطة البداية اختراع الآلة البخارية واستعمالها في عملية الإنتاج، وكان أول اختراع في مجال النسيج سنة 1735، مما نقل العمل من الشكل اليدوي إلى شكل أكثر حداثة.
- ظهرت أول المؤسسات على شكل ورشات ومطاحن مائية، أما المصانع الأكثر تطوراً ظهرت في إنجلترا في مجال صناعة النسيج.

العوامل التي ساعدت في ظهور المؤسسات الصناعية الآلية:

- ظهور الشركات التجارية الملاحية بداية من القرن 16؛
- نشوء المؤسسات المالية؛
- الثورة الفكرية؛
- ظهور الاختراعات التقنية بشكل واسع مع بداية القرن 19، واستعمالها في مجال الصناعة؛
- النمو الديمغرافي الذي شهدته أروبا مع بداية القرن 18.

• وتميزت هذه المرحلة بـ:

✓ تقسيم العمل والشخص في إنجاز المهام أصبح أكثر دقة، يقوم إضافة إلى التكامل المهني والحرفي بين العمال، على أساس الخصائص التقنية للآلية، بالإضافة إلى التجزئة الكبيرة لمراحل العمل من أجل الحصول على المنتوج النهائي؛

✓ لم يعد العامل يتمتع بنفس الحرية التي يتمتع بها العامل الحرفي، حيث أصبح العمل يتطلب قدرًا عالياً من الالتزام والانضباط لتحقيق النجاعة والفعالية، وبهذا ظهرت وظيفة الرقابة من أجل المتابعة الدقيقة لتنفيذ العملية الإنتاجية.

✓ أصبح التحضير للعمل وتنظيمه من اختصاص مصلحة قائمة بذاتها داخل المشغل، وعلى الامتثال لما أُسند إليه من مهام.

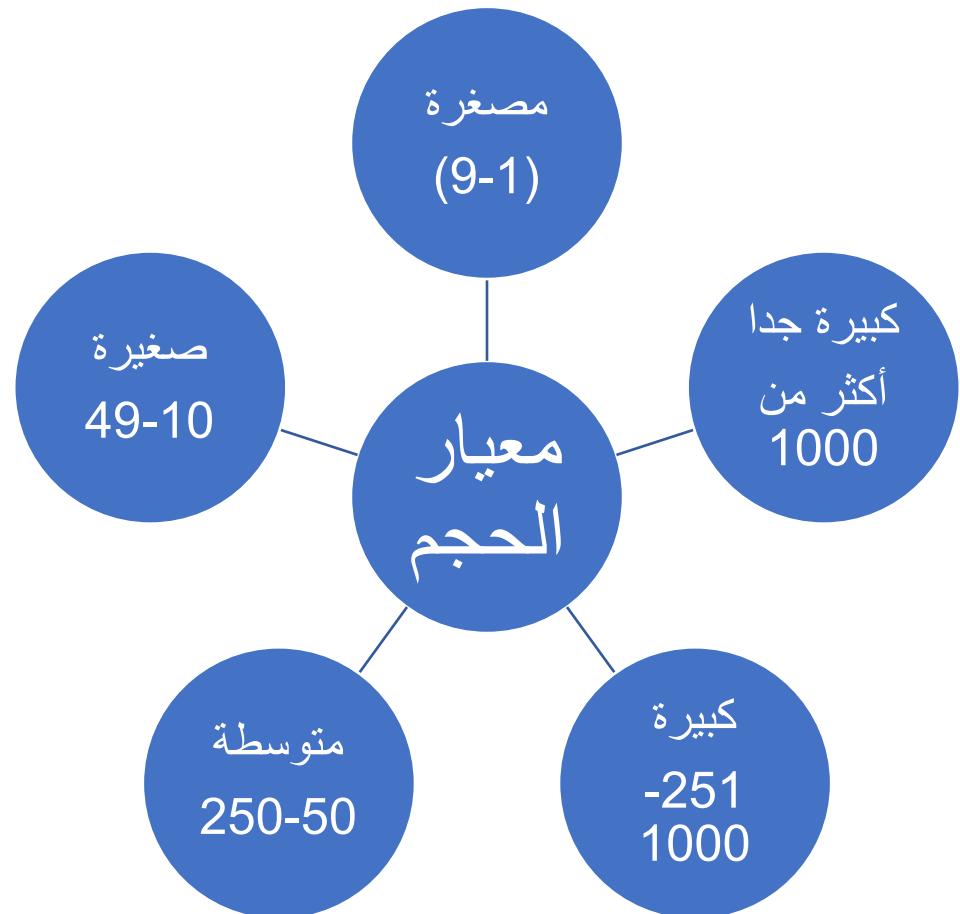
✓ ظهر نوع آخر من تقسيم العمل قائم على معيار التفرقة بين العمل اليدوي والعمل الفكري؛
✓ توسيع حجم الإنتاج وتلبية حاجات المستهلكين لتنعدى الحاجات حدود البلد في مرحلة لاحقة.

- ✓ بروز مجموعة من الاختراعات الميكانيكية التي تبلورت في شكل آلات ذات إنتاجية مرتفعة.
- ✓ إحلال الآلات التكنولوجية الحديثة محل العمل اليدوي.
- ✓ زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- ✓ الأساليب الإدارية الحديثة وطرق العمل.
- ✓ تجميع عمليات وعناصر الإنتاج في موقع واحد بدلاً من تشتتها.
- ✓ تعدد المشكلات الإنتاجية وكثرتها وظهرت الحاجة للتدخل العلمي في علاجها.
- ظهور أساليب التخطيط والتنظيم والرقابة في مجالات الإنتاج ووضع معدات للأداء.

تصنيف المؤسسات

هناك عدة معايير لتصنيف المؤسسات الاقتصادية، وكل معيار يضم عدة أنواع، منها: معيار الحجم، معيار الملكية، المعيار الاقتصادي، المعيار القانوني... .

- معيار الحجم



- معيار الملكية:

- **المؤسسة الخاصة:** مؤسسة تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد، أو شركات. تسعى لتحقيق الربح والمصلحة الخاصة.
- **المؤسسة المختلطة:** مؤسسة تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- **المؤسسة العمومية:** مؤسسة تعود ملكيتها للدولة، ولا يحق لمسيريها التصرف فيها بحرية ولا بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة. وتهدف هذه المؤسسات من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع، وليس هناك أهمية كبيرة للربح، كما تهتم بالأنشطة الأساسية الواجب توفيرها للمجتمع، والتي تتطلب استثمارات ضخمة، كالكهرباء، الغاز، المياه، الطاقة...

- المعيار الاقتصادي:

القطاع الأول:

الزراعة، الصيد والمناجم

المعيار
الاقتصادي

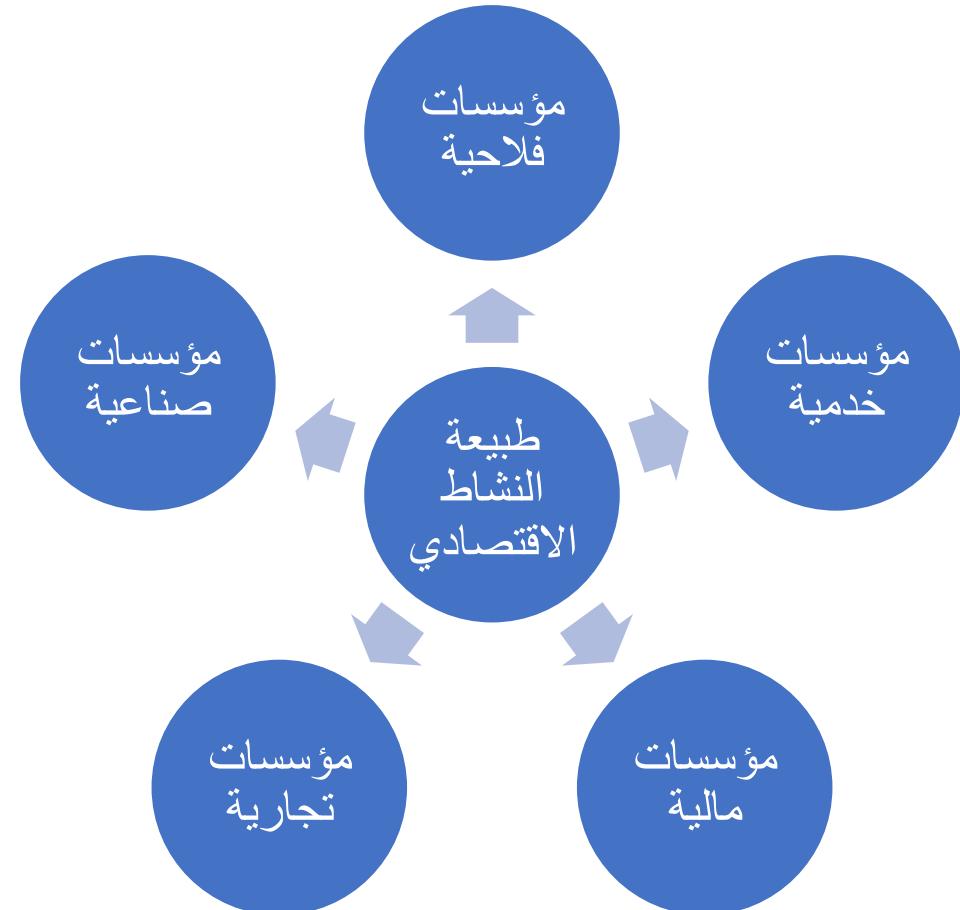
القطاع الثالث:

المؤسسات المالية، الخدمية،
والتجارية

القطاع الثاني:

المؤسسات الصناعية التي يعتمد
نشاطها على التحويل

معيار طبيعة النشاط الاقتصادي:



• المؤسسات الصناعية: وهي تلك المؤسسات التي تزاول مختلف الأنشطة الصناعية، سواء تعلق الأمر بالصناعات الثقيلة والاستخراجية كمؤسسات الحديد والصلب، والمؤسسات البيتروكيماوية، مؤسسات صناعات العربات والأجهزة الكهرومزرية... الخ، أو تعلق الأمر بمؤسسات الصناعات التحويلية والخفيفة، كمؤسسات الصناعات الغذائية، ومؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الخزف، ومؤسسات البناء والأشغال العمومية.

• المؤسسات الفلاحية: وهي المؤسسات التي تهتم بجميع الأنشطة والأعمال الفلاحية المتعلقة بزراعة الأرض بمختلف المحاصيل، إلى تربية الحيوان، والصيد البحري.

- **المؤسسات التجارية** : وهي مختلف المؤسسات التي تهتم بالنشاط التجاري، كمؤسسات تجارة الجملة والتجزئة، المساحات الكبرى، المراكز التجارية ... الخ.
- **المؤسسات المالية**: وهي تلك المؤسسات التي تزاول الأنشطة المالية كالمؤسسات البنكية، ومؤسسات التأمين، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، والبورصة ... الخ.
- **مؤسسات الخدمات**: وهي تلك المؤسسات التي تكون مخرجاتها في شكل خدمات وليس سلع أو منتجات، ونجد من أمثلتها مؤسسات النقل، المؤسسات الجامعية، المؤسسات الصحية، مؤسسات البريد ... الخ.

المعيار القانوني:

الإشكال القانونية للمؤسسات

مؤسسة فردية

شركات الأشخاص

شركات الأموال

المؤسسة الفردية:

مؤسسة يملكها شخص واحد، هو رب العمل وصاحب رأس المال وعوامل الإنتاج، ويديرها بنفسه، وهي المؤسسة التي تندمج فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال. ويتحمل كامل المخاطر المرتبطة بنشاطها، كما يتحصل على جميع الأرباح التي تحققها. تعتبر من أقدم الأشكال القانونية وأبسطها ، وتنتمي بسهولة التأسيس والتنظيم.

شركات الأشخاص:

تعتبر امتداد للمؤسسات الفردية من حيث الملكية الخاصة لحصص رأس المال والمسؤولية غير المحدودة للشركاء عن ديون المنظمة، ولكنها تمتنز عن المؤسسات الفردية بقدرتها على جمع كم أكبر من رأس المال . ويقوم هذا النوع من الشركات على الاعتبار الشخصي للشركاء، والمتمثل في العلاقات الشخصية من معاملة حسنة وسمعة جيدة وثقة متبادلة.

شركات الأشخاص

شركة
التضامن

شركة التوصية
البسيطة

شركة
المحاصة

شركة التضامن:

تتميز بالمسؤولية غير المحدودة للشركاء والتضامن بينهم، ويقسم رأس المال إلى حصص توزع على الشركاء بصفة متناسبة مع مساهماتهم التي تكون ونقدية أو عينية، ويعتبر كل شريك تاجر.

نسميه شركة تضامن لأن علاقتهم تتسم بالتضامن أمام الدولة، فكل منهم يكون مسؤولاً عن كامل ديون الشركة والالتزاماتها كما لو كان يملكها بشكل منفرد، فإذا سببت أضراراً معينة، وهرب كل الشركاء باستثناء واحد، فالدولة تقاضي هذا الشريك الواحد المتبقى عن كل الأضرار.

لا تحدد القوانين عدد الشركاء، ولا حصصهم، والتي يمكن أن تكون متساوية أو مختلفة حسب الاتفاق بينهم.

شركة التوصية البسيطة:

ت تكون من فئتين من الشركاء، فئة الشركاء المتضامنين وفئة الشركاء الموصين، وتعتبر الفئة الأولى مسؤولة بالكامل عن التزامات الشركة، وت تخضع للقوانين التي تحدد حقوق وواجبات الشريك في شركة التضامن، أما الفئة الثانية فيقتصر دورها على تقديم جزء من المال للشركة، وت تكون مسؤولية الشركاء الموصين في حدود الحصة التي ساهموا بها، ولا يحق لهم إدارة الشركة، ولا يملكون صفة التاجر.

شركة المحاصة:

تكون شركة المحاصة من مجموعة من الأشخاص بموجب اتفاق شخصي، وبالنسبة لعقد الشركة فيثبت بين الشركاء كتابياً أو شفويًا. الشركة لا تقييد في السجل التجاري، ولا يتم إشهارها للغير، فهي خفية، وليس لها وجود إلا بالنسبة للشركاء، كذلك ليس لها شخصية قانونية أو اعتبارية، وليس لها ذمة مالية.

شركات الأموال:

تقوم شركات الأموال على أساس الاعتبار المالي بهدف جمع أكبر عدد من الأموال. وهي الشركات التي يكون رأس مالها مكون من مجموعة أسهم أو سندات متساوية القيمة وقابلة للتداول في السوق المالي، حيث أن مسؤولية المساهم (الأرباح والخسائر) محدودة بقيمة مساهمته في رأس المال الشركة، كما أن حياتها غير مرتبطة بحياة المساهمين فيها، بالإضافة إلى انتقال إدارة الشركة عن المساهمين.

شركات الأموال

شركة المساهمة

شركة التوصية
بالأسهم

الشركة ذات
المسؤولية
المحدودة

شركة المساهمة:

ينقسم رأس مال الشركة المساهمة إلى حصص صغيرة متساوية، وكل حصة تسمى سهماً قابلاً للتداول، وتتحدد مسؤولية المساهم فيها بمقدار استثماره في رأس مالها. ولشركة المساهمة جمعية عمومية تضم جميع المساهمين وتقوم باتخاذ القرارات عن طريق التصويت، وتقوم الجمعية العمومية بانتخاب عدد من أعضائها لتشكيل مجلس إدارة يكون مسؤولاً عن إدارتها والمجلس يقوم بانتخاب عضو من أعضائه ليكون مديراً عاماً.

تتمتع شركة المساهمة بشخصية معنوية (اعتبارية) مستقلة عن شخصية أصحابها الذي يساهمون في رأس مالها، حيث تتمتع بجميع الحقوق القانونية التي تتمتع بها الشخصية الطبيعية، أي أنه يمكن لها أن تقاضى وتقاضى، والقيام بممارسة الأنشطة الاقتصادية كامتلاك الأصول وبيع وشراء المنتجات ... الخ.

شركة التوصية بالأسهم:

تتميز بنفس الخصائص التي تتميز بها شركة التوصية البسيطة، إلا أن المساهمين، أي الفئة الثانية من الشركاء لهم الحرية المطلقة في التصرف بأسهمهم دون استشارة أو موافقة باقي الشركاء.

هذا يعني أن هناك نوعين من الشركاء:

- شركاء متضامنون لا يقل عددهم عن اثنين ومسؤوليتهم عامة عن ديون الشركة والتزاماتها.
- شركاء مساهمون (الموصون) لا يقل عددهم عن اثنين ومسؤوليتهم محدودة بمقدار مساهمة كل منهم في رأس المال.

الشركة ذات المسؤلية المحدودة

تمثل شكل وسيط بين شركات الأشخاص وشركات الأموال، يتراوح عدد الشركاء بين 3 و 20 شريك. ولا يعتبر الشريك تاجرا ولا تتجاوز مسؤوليته قيمة الحصص التي ساهم بها، ويتميز هذا الشكل بسهولة التأسيس.

فالشركة ذات المسؤلية المحدودة هي شكل جديد للأعمال يجمع معظم مزايا شركة التضامن وشركة التوصية البسيطة وكذلك شركة المساهمة بالأموال. يمكن للملكون إدارة أعمال الشركة، والذين يطلق عليهم تسمية أعضاء، وتكون مسؤولية كل منهم محدودة فقط بحصته برأس المال.